المعنى الاجتماعي للأرض في العراق

الأرض والكولونيالية ونتائج العصرية

(٢-٧)

توبي دوج
ترجمة- عامل العامل

ما من نظام إداري يكون قادراً على تمثيل أية مجموعة اجتماعية قائمة الا من خلال عملية تجريد وتبسيط ضخمة ومخطط لها بشكل كبير. لقد كان البريطانيون ينشدون إقامة مجتمع قابل للفهم اجتماعياً ومن ثم يمكن السيطرة عليه بواسطة تنظيم واصلاح امتلاك الأرض والدخل. وقد صممت هذه الإصلاحات لفرض نظام حديث متجانس التكوين ، فكان صنع السياسة يتضمن تطبيق مجموعة عالمية متكاملة من التحليل على فهم امتلاك الأرض.

وقد هدف البريطانيون الى توفير جواب يمكن قياسه والتعويل عليه لمسألة تأهيل الأرض. وبالرغم من ان هذا التطبيق كان يكافح بطبيعته لفرض مقياس وحدوي **unitary** على امتلاك الأرض، فقد نشأت على الفور مناقشات بشأن ما تكون عليه الوحدات المضبوطة للملكية. وكانت هذه المناقشات تمثل، رغم تركيزها على ثلاثة افراد معينين، انقساماتٍ اوسع كثيراً في التصور الاجتماعيِ للعصرية. وكان الخلاف بين دوبز، ودوسون ، ولونغريغ معبراً عنه بلغة التفضيل الشخصي والخبرة المهنية. غير ان التراكيب المفاهيمية التي شكلت التعابير التي تم توضيح هذه المناقشات بها كانت لها جذورها في نشوء نظم امتلاك الأرض الأوروبية وخطاب العصرية المنقسم الذي يبطنها.

وكانت عملية المركزة والاصلاح الحكومي قد بدأت خلال الفترة المتأخرة جداً من الحكم العثماني في العراق.

لكن حصار الجيش البريطاني للاقليم بعد تشرين الثاني ١٩١٤ ثم الدولة المنتدبة البريطانية الادارة هما اللذان حثا على التحويل البعيد المدى للمجتمع العراقي- مع انهماك البلاد الكامل في ديناميكيات الاسواق العالمية - ومن ثم عصريته.

لقد بلغت العقلانية **rationalism** المؤطرة لـ "إيديولوجيا عصرانية عليا" ذروتها في الثقة والتماسك، والادراك عشية الحرب العالمية الاولى. وكان مؤيدوها يرونها تمنح الدولة القوة للهيمنة على المجتمع وتحويله. وكانت هذه القدرة على فهم المجتمع وتحويله بالتالي تضمنها قابلية الدولة لجعل المجتمع واضحاً ومفتوحاً امام موظفيها ومؤسساتها.وكان أساس هذه القوة خلق وفرض الوحدات الاجتماعية للتحليل التي كانت بسيطة وواضحة في وقت واحد. وقد قام مسؤولون، يدفعهم عدد محدود من الاهداف، (بتطبيقات اجتماعية محلية، مستغلقة، ومعقدة بصورة استثنائية، مثل رسوم امتلاك الأرض او تحديد الرسوم، وخلقوا شبكة **grid** قياسية يمكن بها تسجيله ومراقبته مركزياً... فلم تمثل بشكل ناجح النشاط الفعلي للمجتمع الذي صورته ولا كانت معدة للقيام بذلك. لقد مثلت فقط تلك الشريحة التي كانت تهم المراقب الرسمي)

لقد كان جوهر هذا التحويل فرض صلابة على وحدات التحليل الاجتماعي التي كانت الدولة تستخدمها لفهم المجتمع الذي كانت تنشد الهيمنة عليه. واصبحت المجتمعات والتجمعات الاجتماعية التي كانت تحت ظروف قبل حديثة، "غائمة" **fuzzy** ومفرطة التحديد اجتماعياً، معددة، وبسيطة، ومحدودة وحولت مطالب الدولة العقلانية بالتحديد وفق صورتها المجتمع الذي كانت تنشد فهمه.

وكانت عملية العصرنة قد بدأت تحول حقوق الملكية في اعقاب حركة التنوير (القرن ١٨) (الثامن عشر) فأخضعت "الحقائق" **Facts** للقياس بحيث يمكن تعدادها، وفحصها بالترتيب، ومقارنتها من دون لبس، وكان خلق حيز **space** حيادي ومعدود امراً فرضته مؤسسات الدولة وتمت تسويته بعدئذ من خلالها. وفي أوروبا، كانت اعادة اكتشاف القانون الروماني قد جعلت تملك الأرض المفرط بنداً عفوياً متعلقاً بالإيمان، وقد جعل جون لوك هذه الفكرة امراً شرعياً بادعائه ان الملكية الخاصة هي من قوانين الطبيعة .

لقد بدأت الدولة، كي تستخلص الثروة بشكل فعال من الانتاج الزراعي، بإلحاق كل الأرض الخاضعة للضريبة بالفرد او المؤسسة التي تم تحديدها بكونها مسؤولة عن القيمة الخاضعة للضريبة للأرض، وكانت النتيجة فرض نظام لامتلاك الأرض متماسك مفاهيمياً بالنسبة للدولة، وكان من اللازم تخطيط وحدات الأرض وتملكها قابلاً للتنفيذ قانونياً. وقد فرضت هذه العملية، بطبيعتها بالذات، تجانساً ضمن حدود الدولة، مرغمة تطبيقات امتلاك الأرض المحلية على العمل وفق المعيار العالمي الذي يتفق والشؤون المالية والادارية للدولة:

(ان الاصناف **categories** التي يمكن ان تكون قد بدأت كاختراعات اصطناعية للمساحين، والقائمين بالاحصاءات السكانية، او ضابط الشرطة يمكن ان تنتهي بان تصبح اصنافاً تنظم خبرة الناس اليومية لانها على وجه الدقة اندمجت في المؤسسات التي خلقتها الدولة التي تكون تلك الخبرة).ان هذا النموذج من العصرنة الذي تجريه الدولة الذي سيحول حقوق الملكية قد تم تصديره سوية مع أي شيء آخر استلزمته العصرنة الكولونيالية والواقع إن "التبسيط الضخم" **heroie** المتأصل في مؤسسات الدولة الحديثة كان مسيطراً جداً الى درجة ان المجتمعات الغريبة التي يواجهها الاداريون الكولونياليون لم يكن بالامكان معاينتها بأية طريقة اخرى. وكانت احكام التحليل وفرض وحدات الفهم المعدودة امراً تحويلياً بالتأكيد ومع هذا كان المجتمع والارض كلاهما يداران بهذه الطريقة لا لان هذا القالب كان يناسب دولة العراق ومجتمعه وانما لانه كان القالب الوحيد المتيسر.

لقد كانت حقوق الملكية، بالنسبة للإداريين الكولونياليين البريطانيين عبر الامبراطورية، تعتبر شاملة وقابلة للتطبيق على كل الاقاليم التي يسيطرون عليها بصرف النظر عما كانت عليه الفروق الظاهرية بينها كما يبدو. وقد جلب فرض الافكار الاوروبية على امتلاك الارض النظام الى المجتمعات الريفية لكنه جلب ايضاً تماسكاً أيديولوجيا للبعثة القائمة بالاستعمار الكولونيالي. وقد فرض هذا النظام في مرحلتين ففي الأولى كان من الواجب امتلاك كل الأرض، وكان من شغل الإداري ان يكتشف من هو ذلك المالك- للترسيم ثم حماية حقوقه في الملكية. وبعدها كان المالك يتلقى التشجيع على فلاحة الأرض بالكفاية الممكنة.

وبالرغم من ان فرض الأفكار الأوروبية المتعلقة بامتلاك الارض كان يفسره اداريوه الكولونياليون باعتباره مجرد تصنيف لما كان موجوداً آنذاك، فقد كانت له تأثيراته التحويلية بشكل عميق. ولم يكن باستطاعة هذا النظام من التوحيد والمجانسة، بطبيعته ذاتها، ان يشجع او حتى يقر بالفروق المحلية في الطريقة المؤدية الى التنظيم الاجتماعي. ويمكن تقديراً التأثيرات البعيدة المدى لهذا عند إدراكه، ذلك انه بالرغم من ان جميع المجتمعات الرأسمالية تتشاطر منطقاً تركيبياً متماثلاً، فان كل المجتمعات قبل الرأسمالية (تقليدية) في طرقها النوعية الخاصة ذاتها. وعليه فان فرض الأفكار الأوروبية غير الملتبسة حول التملك المفرط كان يتجاهل المواقف الأكثر تعقيداً ومرونة من استخدام الأرض. فكانت الملكية الفردية، عبر العالم قبل الكولونيالي، مفهوماً غريباً في الغالب وبدلاً من هذا كان نتاج قسم معين من الأرض يخضع للمشاطرة على أساس الالتزام والتزويد المشتركين على وفق عملية الإنتاج.

ان الدراسة الاجتماعية- العلمية لفرض اشكال حديثة من امتلاك الأرض في أوروبا وتعميمها في العالم من خلال الكولونيالية تؤكد بحق العقلانية الذرائعية في لب إدراكها وتحقيقها. وقد ادت عقلانية العصرية الرفيعة الى فرض خارطة اجتماعية مبسطة لوحدات تحليل ومقارنة لا لبس فيها. لكن الكثير من الباحثين الذين درسوا هذا التغير اعتبروا ان وحدة التحليل المسيطرة المفروضة على المجتمعات هي وحدة الفرد العقلاني. وهذا امر حقيقي بوجه خاص في حالة امتلاك الأرض. ففي تعقب بروز المفهوم الأوروبي عن الفرد العقلاني غير المعاق **unencumbered** من حركة التنوير فصاعداً، نجد ان هذه الحجة تضع صاحب الملكية الفردية في مركز امتلاك الارض الحديث في اوروبا، وفي العالم الخاضع للكولونيالية فيما بعد. وبالرغم من ان نظم امتلاك ارضٍ كثيرة (وربما اغلبها) بات مستنداً الى هذا النموذج من الرجل الاقتصادي، فان التركيز على هذا الحد استثناء أي شيء آخر هو نفسه تبسيط مصغر. وان تفحصاً أقرب لتطور الفكر الاجتماعي الاوروبي في أعقاب حركة التنوير سيكشف عن صراع مرير جرى بين مفهومين متنافسين عن المجتمع والوحدات التي شكلته.

فخطاب العصرية منظر **theorized** بدقة اشد لا بوصفها الهيمنة المسيطرة لنظام فكر واحد على جميع النظم الاخرى وانما كسلسلة من نظم متنافسة تكافح لتحقيق السيطرة. وقد جوبهت مثاليات التنوير بالتحدي على نحو شديد حين تنافست الفردية العقلانية من اجل الهيمنة مع اكثر رؤى المجتمع جماعية .

لقد كانت المناقشات حول امتلاك الارض في العراق ممثلة لهذا الانقسام ضمن خطاب العصرية. وكانت مفاهيم وطرق دويز ودوسون تمثل هذا الانقسام الى ابعد ما يمكن من القوة. وقد انتشرت الذرائعية العقلانية كطريقة لفهم المجتمع وتنظيمه على يديهما بالتأكيد.

وكانت اختلافاتهما تركز على ما اذا كانت أداة الذرائعية ستكون الفرد ام العشيرة. وفي كل حالة، حالما يتم اختيار الوحدة **unit**، فان "طبيعتها" عندئذ "تبسط بطريقة ضخمة" وقد عممت عبر إقليم الدولة، ثم، وبتوجيه قوة الدولة من خلالها، فرضت على المجتمع بأكمله.

السياسيون (المستعرقون) ونظام المحاصصة

رياض الأسدي

ولد (نظام المحاصصة) السياسية الحديث عملياً إبان التجربة السياسية الدولية في البوسنة في تسعينيات القرن الماضي بعد العدوان الصربي عليها في أقل تقدير، لكن تاريخ المحاصصات السياسية في الموروث السياسي الدولي الحديث أبعد من ذلك. و تعد التجربة البوسنية خير مثال على المحاصصة السياسية على أساس اثني بحت، وقد لعبت الولايات المتحدة وأوربا دوراً أساسياً فيها، كما ان مخرجات تلك التجربة توضحت تماماً بعد قيام النظام السياسي في البوسنة ووقوع الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش في قبضة المحكمة الدولية وإيداعه السجن في لاهاي، وقد كان بذلك اول تجربة قانونية دولية بعد (محاكمات نورمبرغ) التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولنظام المحاصصة على العموم تاريخ سياسي أطول من ذلك في منطقة الشرق الاوسط، فتمثل عربياً في النظام السياسي اللبناني الذي نتج بعد اطول حرب اهلية في التاريخ العربي المعاصر (١٩٧٥- ١٩٨٩) استخدمت فيها أبشع انواع القتل والجرائم الجماعية وغيرها من الاعمال المشينة، فضلاً عن قيام سلسلة من الاغتيالات السياسية والتدخلات الخارجية التي لما تزل رحاها قائمة الى الوقت الحاضر. وتعود منهجية الولايات المتحدة في (نظام المحاصصة) الى طبيعة تكويناتها العنصرية وفي نشأتها السياسة فهي لم تمنح الاميركان السود حقوقهم السياسية الا في منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي، كما انها بلاد جرت سيرورتها التاريخية على اساس اثني منذ ان تأسست بفعل المهاجرين الكاثوليك من اوروبا.

ويعد نظام (المحاصصة السياسية) من اهم الركائز الرجعية التي تحاول الغاء دور الاغلبية في صنع القرار وتهميش الدور العام للشعوب عموماً من خلال تجزئة العمل السياسي واحداث حواجز مفتعلة بين عموم الجماعات والشرائح السياسية المختلفة في محاولات دائمة لتشتيت المواقف السياسية الاساسية. ولم يعد خافياً على أي مراقب سياسي محايد او باحث في الشؤون العراقية ان (نظام المحاصصة) الذي وضع من قوى الاحتلال هو استمرار للنهج الاميركي للتشتيت وزرع (الكانتونات السياسية) تمهيداً للكانتونات الاجتماعية والجغرافية ذات الطابع الاقليمي. وفي معاجلة قضايا الشعب العراقي من زاوية التجارب السابقة لها في اماكن اخرى من العالم.

وإذا كان (نظام المحاصصة) قد اتى أكله في التجربة البوسنية تحت الخيمة الاميركية- الأوروبية فان التشابه في التنوع العرقي والمذهبي والديني بين قضيتي البوسنة والقضية العراقية لا يفترض على العموم ان تكون الحلول السياسية هي نفسها باستعمال آليات مستعارة عن تجارب اخرى. بيد ان قوى المحتل- غالباً- تعمل على وفق المعطيات الانية والمستجدات المباشرة بعد ان ثبت عدم توفر صورة واضحة ودقيقة لوضع ما بعد احتلال العراق من الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا. لقد اصبح من الضروري مساهمة القوى الوطنية العراقية الداخلية، وليس (المستعرقة) في وضع الاسس لقيام حركة وطنية عراقية تعمل على طرد المحتل من بلادنا.

ويبدو من الصعب توفير قناعات معلوماتية عالية لصناع القرار الاميركي، سواء في البنتاغون او وكالة الاستخبارات وفي تلك الدول الغازية الاخرى، بضرورة تغيير المناهج في التعامل الستراتيجي مع العراقيين ورسم الستراتيجيات الجديدة التي تحترم خصوصيات الشعب العراقي من خلال التأكيد على اختلاف نسيجه الاجتماعي مقارنة بشعوب البوسنة او الشعب اللبناني، ناهيك عن طبيعة المكونات التاريخية الموحدة للشعب العراقي التي يراد القفز فوقها على نحو دائم. ومن هنا فان القوى الاميركية المؤسسة للستراتيجية في العراق والشرق الاوسط عموماً (مشروع الشرق الاوسط الكبير) لا تريد ان تقتنع بذلك الترابط الموحد بين اطياف الشعب العراقي، وتعد النسيج الوطني العراقي محض (مشاعر عاطفية قديمة تستند الى التاريخ غالباً) وهي لن تصمد امام المصالح الطائفية والقومية والعرقية الجديدة المحمومة التي يدفع بها الى السطح دائماً.

كما ان عصر العولمة على الطراز الاميركي لا يأخذ بنظر الاعتبار اهمية العلاقات الداخلية للشعوب والامم، وتعد كل مكوناتها ناتجة عن البنى الاقتصادية التي تتحكم فيها. ولكن هذه النظرة لم تلبث ان اصبحت محض وجهة نظر قاصرة بعد احداث ١١ سبتمبر، حيث ظهر ان الارهاب الدولي ليس نتاجا للفقر الاقتصادي او السحق الاجتماعي والسياسي بقدر ما هو نسيج من شبكات مالية متطورة عقارياً تحمل رؤية ميثولوجية بحتة.

تكونت تلك القناعات بنظام المحاصصة من تجربة الحماية الاميركية للكرد في شمال العراق بعد حرب الكويت (١٩٩٠-١٩٩١) وما قام به (جي غاردنر) في شمال العراق من دعم سياسي للعراقيين الكرد ومن ثم ظهرت صدقية ذلك التوجه في تعيينه اول حاكم عسكري للعراق بعد سقوط النظام السابق.

ولذلك فان فكرة (المحاصصة القومية) قد انسحبت في انزياح غير مبرر لتكون في صفحة جديدة هي عبارة عن (محاصصة طائفية) بعد سقوط النظام، وعلى اعتبار ان (نجاح) التجربة مع الكرد كفيلة بانجاحها مع العرب ايضاً من خلال تقسيمهم الى سنة وشيعة، وكأن، الآلية تشبه استعمال ماكنة (بلندر) في اية خلطة بمجرد تغيير الترس. هذه النظرة المسطحة للعملية السياسية وضعت البلاد على حافة هاويات كثيرة جلها من صنع المحتل واخرى من تصميم (المستعرقين) انفسهم.

ومن اجل بناء صورة معينة في التوجه الشعبي جرى تثقيف اعلامي شبه محموم بوصف النظام الصدامي السابق بالسني، المضاد للشيعة ! في وقت يعلم فيه كل عراقي عاش في الداخل بان ذلك النظام لم يكن سنياً ولا محابياً للعروبة بل كان نظاماً (صدامياً) بحتا وان استخدم من ابناء هذه الطائفة او تلك العناصر التي كانت تنفذ اوامره في سحق القوى الوطنية بالدرجة الاساس، اذ لم تشكل القوى الطائفية والقومية تياراً مضاداً له على نحو كبير بقدر ما اشاع النظام عنها تلك الصفة كي ينزع عنها الصفة الوطنية وعن عموم تلك التيارات المناهضة له. ولذلك فقد اشاعت القوى (المستعرقة) على مدى طويل فكرة عدم قدرة العراقيين على الاطاحة بالنظام السابق لكي تمهد الطريق للمحتل بوصفها الظهير الصغير وغير الضروري الا في الاعلام له والترويج لقدراته اللامتناهية، في حين أثبتت التجربة هشاشة ذلك النظام عام ١٩٩١ ابان الانتفاضة الشعبية المسلحة التي سحقت بقوة امام نظر المحتل نفسه وبالتعاون مع دول الجوار العراقي ايضاً.

ان القوى الاميركية الغازية والجماعات (المستعرقة) التابعة لها هي التي عملت على ترتيب اوضاع العراق السياسية والعامة بوحي مباشر من المحتلين الاميركان والبريطانيين بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ ، حيث بدأت تلك القوى مجتمعة، وبفعل الرفض العراقي للاحتلال منذ الاشهر الاولى له عمليات محاصصة بدأت في مجلس الحكم أولاً والحكومة المؤقتة وصولاً الى الحكومة الحالية التي تعد نفسها منتخبة ايضاً فوضع العراق على وفق ترتيبات معينة تعمل من خلالها القوى (المستعرقة) التي عاشت ردحاً طويلاً من الزمن في بلدان المحتلين او بلدان الجوار. واكتسبت الجنسيات المختلفة وجوازات السفر التي تحمل صفة دبلوماسية للبعض المقرب جداً. واصبح (المستعرقون) تحت قسم الولاء للدولة مانحة الجنسية دائماً حتى بات من الصعب الفرز بينهم وبين القوى الاجنبية- الاميركية خاصة- في كثير من الأحايين من حيث الطرح السياسي العلني او التوجهات في بناء العراق ودولته في مرحلة ما بعد الدكتاتورية الفردية .

وتكاد تكون الافكار والخطط والتوجهات (للمستعرقين) معدة سلفاً- وبلا تحفظ- من قوى الاحتلال الاميركي او من يدور في فلكها او من دول الجوار العراقي التي وجدت في غياب شكل الدولة العراقية وسقوط النظام السياسي وحل الجيش العراقي التقليدي، وحرس الحدود وسقوط جميع المؤسسات السابقة للنظام الفاشي، فرصة سانحة يمكن اهتبالها بسهولة ما دامت قوى الاحتلال الاميركية والبريطانية عازمة على وضع البلاد في أتون من الفوضى السياسية الشاملة.

ومن خلال النظر في تراكيب القرارات والأحكام وأنماط التفكير التي طبعت قانون إدارة الدولة بوصفه اللبنة الأولى للتنظيم السياسي للدولة العراقية ما بعد الاحتلال، وما تبعه من ظهور (نظام المحاصصة) الذي يراد له ان يكون في كل مرحلة من مراحل بناء الدولة، لا ينفك المستعرقون في كل مناسبة سانحة عن الإعلان الخجول - وفي أوقات وطنية حرجة- عن شجبهم الإعلامي اللفظي (لنظام المحاصصة) السياسية الغريب على العراقيين وتاريخهم السياسي- في وقت يطول فيه هذا الدين والمذاهب والاقتصاد والاجتماع ومن ثم الجغرافيا في مرحلته النهائية، وهي المرحلة التي تريدها الولايات المتحدة الاميركية لإخراج انموذج سياسي مسخ على طريقتها.

ان خطورة الدعوات في (نظام المحاصصة) لا تتأتى من الولايات المتحدة بالدرجة الأساس في الوقت الحاضر بل من (المستعرقين) الذين قدموا معهم، ليس على ظهور الدبابات علنا ممن يرتدون الزي العسكري الاميركي ولا الذين كانوا في اجوافها ممن يرتدون الملابس المدنية حاملين معهم حقائب صغيرة تعلق على الظهر كما هم السياح تماماً!، بل من اولئك الذين يتبعون خطواتها وسط الغبار المترامي خلفها- الان - سعياً وراء غنيمة جديدة او حصة لم يصل اليها احد بعد من المتنافسين الشرسين من (المستعرقين). ومن المهم ايضاً ان نقول: ان (نظام المحاصصة) يدعو له الآن نفر من غير المستعرقين ممن كانوا في داخل العراق ايضاً لأنهم رأوا في حصولهم على حصة أمراً ضرورياً بعد ان وزعت الحصص الدسمة على (المستعرقين) غالباً.

ومن المفيد ان نحدد مفاهيمنا الوطنية ومواقفنا من المحتل على نحو واضح لا مراوغة فيه، مثلما هي كل الشعوب التي تتعرض أوطانها الى احتلال أجنبي ويكون من حقها ان تستخدم الوسائل الممكنة كافة في الدفاع عن وجودها. وعلى نحو ما هو منصوص عليه في جميع الشرائع السماوية والأرضية وقوانين الأمم المتحدة على حد سواء، فمقاومة المحتل لا تنبع من مواقفنا من النظام السابق الذي كانت ترزح تحته البلاد، ولا يمكن لأية قوة أجنبية ان تأتي بجيوش جرارة لتحرر بلاداً بدوافع إنسانية او بمهمات ديمقراطية ولا حتى بمشروعات دينية بحتة كما في الحروب الصليبية وغيرها، فالتاريخ يعلمنا دائماً بان قوى الاحتلال هي نفسها في كل المراحل، وفي كل الظروف لان قوى الاستحواذ والهيمنة والنهب تقف وراء جميع الفاتحين والغزاة مهما كان لونهم او الشعارات التي يستظلون بظلها.

(المستعرقون) لا يريدون ان ينتاب المحتل أي ذعر منهم، فهم ودودون غالباً و(دبلوماسيون) حد النخاع في التعامل مع مختلف المستجدات التي تتعلق بالقضايا الوطنية العراقية، وهم غالباً ما يحسبون ذلك على وفق مصالحهم الحزبية وما يرشح عن نظام المحاصصة بالذات، كما انهم سريعو البديهة بازاء ما يتعلق بوضع جدول زمني لمغادرة الاحتلال: لايمكن ذلك لاننا سنقع في حرب أهلية! هذه الحجة الدائمة الافتراضية. وعلى الرغم من ان بعضهم قد يطالب بذلك من باب الدعاية الانتخابية ليس إلا ؛ لكنه بعد الوصول الى الحصص وإعلانها فان ذلك (الإعلان) قد يصبح خطراً على المحاصصة نفسها، ولذلك تجده يذعن من جديد الى الاعلان عن عدم الرغبة في مغادرة قوى الاحتلال. ولو أردنا التعمق في هذا الرأي الافتراضي فان دعاوى الحرب الأهلية لم تصدر الا من أولئك (المستعرقين) وحدهم في البداية، وهي مجرد (بعبع) يراد به تخويف الشعب من مجهول، في وقت ان الابقاء على الجيش التقليدي وحرس الحدود وغيرهما من اجهزة الدولة السابقة التي لم تشارك في قمع الشعب العراقي كفيل بإعطاء ضمان لعدم نشوب حرب أهلية مفترضة. ومن هنا، فان حل الجيش العراقي وما لحقه من اجهزة الدولة الاخرى الضرورية فتح الباب على مصراعيه امام نظام المحاصصة، الذي هو بمثابة الصفحة الاولى لحرب أهلية باردة، ويمكن ان تتحول في اية صفحة يعجز فيها المحاصصون عن وضع (حسبة) يقبل بها الجميع من رعاة المحاصصة.

انتقل نظام المحاصصة الى الانتخابات الاخيرة التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني الماضي في واحدة من اكثر النظم الانتخابية خطورة على حياة العراقيين، حيث استند نظام التمثيل النسبي الى القوائم الانتخابية بحجة ضعيفة لا تصمد امام النقد تتمثل في الحفاظ على حقوق الاقليات! وفي الناحية الامنية! وغيرها من الحجج التي لا تستند الى مشروعية قانونية او واقعية . ولو أجرينا جرداً موضوعياً للأشخاص الذين فازوا في تلك الانتخابات (المنقوصة) التي قاطعتها فئات مهمة من المجتمع العراقي نجد ان النخب الاولى المعول عليها من القوائم غالبيتهم من (المستعرقين) وهذه في مضمونها النهائي امتداد لأسلوب مجلس الحكم والحكومة المؤقتة القائم على المحاصصة السياسية المستندة الى القومية والطائفية .

وعلى الرغم من أهمية الانتخابات التي جرت في بداية العالم الحالي، بقي النظام الانتخابي مؤسسا على رؤية المحاصصة (القوائم) ايضاً ، إذ بات من الواضح ان القوائم الرئيسة (الفائزة) كانت تتخذ صفة المحاصصة على الرغم من انها احتوت اسماء من خارج تكوينها الطائفي والقومي لكي تبدو (وطنية خجول) من حيث الديكور العام ليس إلا . وتعد القائمة العراقية (أياد علاوي) هي الابعد عموماً عن هذه المنهجية المحاصصية، ولكنها لم تستطع ان تنال حظاً كبيراً من الأصوات كما كانت تتوقع بسبب ان (المستعرقين) كانوا يشكلون قيادة هذه القائمة، فاذا كنا ننهج منهجاً ديمقراطياً حقيقياً فعلينا ان نستلهم تجارب الشعوب المتنورة في هذا المجال. وهاهي فرنسا (مصدر التنوير الديمقراطي الاوروبي) تحظر في قوانينها على حملة الجنسيات الاخرى من الفرنسيين تولي أي منصب حكومي في الدولة الفرنسية، وكل ما يسمح به لهم هو الاستثمار في فرنسا، اما في العراق فانه يمكن ان يحظى (المستعرق) بمنصب رئيس وزراء او رئيس جمهورية او وزير او أي منصب امني ايضاً ! في حين ان القانون العراقي يحظر ذلك تماماً.

وثمة من يشير الى أوضاع العراق السياسية وطبيعة النظام السابق الذي كان يحظر على (المعارضين العراقيين) نيل أية وثائق عراقية مما اضطرهم الى العمل بوثائق دول أجنبية شتى؛ ولكن الآن، وبعد عامين من احتلال العراق ومحاولات بناء دولته الحديثة، ألا يجدر بأولئك (المستعرقين) الإعلان رسمياً عن إسقاط جنسياتهم الأجنبية علنا كي يخرجوا عن دائرة القسم في خدمة مصالح تلك الدول التي يحملون جنسياتهم؟ ام اننا سنضطر الى تذكيرهم بقسمهم في تلك الدول الأجنبية في الدفاع عنها بـ(السلاح) والدفاع عن سياساتها الداخلية و (الخارجية)، ولننتبه مليا الى السياسة الخارجية (اطلعت على القسم الاميركي في منح الجنسية، ولا احسب ان قسم دول اخرى اقل او أكثر التزاما منه).

ويبدو ان بعض اعضاء القوائم قد بدأو يشعرون بقوة بمدى الضعف والهزال في تركيبة القوائم الانتخابية حيث تجر جميع المحاصصات في (غرف خاصة) لا يعلم بتسوياتها الا الله ومخابرات الدول الاجنبية والمجاورة. ومن هنا اعلن أولئك عن انسحابهم من قوائمهم كما حدث لدى النائبين عن قائمة التحالف الرئيسة وهما السيدان علي آل يوشع وعبد الكريم المحمداوي. وبغض النظر عن الدوافع التي حدت بهما الى اتخاذ هذا الموقف، يعد رفض نظام المحاصصة الطائفية والقومية من اهم الاسباب من وجهة نظرنا، وكان يجدر بعدد اكبر من هذين النائبين القيام بذلك لتأكيد الهوية العراقية الاصلية ورفض (الاستعراق) الهزيل بكل اشكاله السياسة والاجتماعية لان تشخيص ذلك هو البداية الحقيقية لرفض الاحتلال وسياساته المبطنة والظاهرة في آن.

ومن المناسب القول في هذا المجال ان كتابة الدستور (القانون الأساسي للعراق) يستوجب أول ما يستوجب في فقراته وصف القائمين بالعملية السياسية، وان يرفض رفضاً قطعياً ما يعرف بازدواجية الجنسية، وان تقتصر هذه الازدواجية على النشاطات الاقتصادية فقط، على نحو ما هو معمول به في الديمقراطيات المتقدمة التي تسهر دائماً على مصالح شعوبها ودولها، كما ان الانتخابات القادمة ، بلا شك، ستفرض على العراقيين استحقاقات جديدة تتمثل بالدرجة الاساس في التصويت على (البرنامج الانتخابي) وليس على وفق الهوية القومية والطائفية التي تقود الى نظام المحاصصة ، وصعود (قيادات قوائمية) تحمل جنسيات دول اجنبية. ولعل هذا العامل هو الذي حدا بالامريكان المحتلين الى (فرض نظام القوائم) بدلاً من الدوائر الانتخابية واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، على وفق تعليمات السيد بريمر الحاكم المدني السابق وفي قانون ادارة الدولة المؤقت، وترشيحات الاشخاص ضمن حشد كبير من الاسماء لا يعرف الناخب العراقي جلهم، ولكي لا يأتي الى (الجمعية الوطنية) بوصفها اعلى هيئة تشريعية في البلاد عناصر عراقية (اقحاح) من غير اولئك (المستعرقين) وتطالب المحتلين بالانسحاب الفوري من العراق. ولذلك نجد ان المستعرق اول ما يصرح به بعد تسلمه المنصب في (دولة المحتل): انه لا يطالب المحتلين بالانسحاب، في وقت يجب ان يكون فيه هذا المطلب من اوليات برنامجه.